



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 12



الرجاء إعادة الاستعمال

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 12

**تقرير مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين**



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[20 آب/أغسطس 2021]

المحتويات

الفصل

الصفحة

1مقدمة	أولاً -
1الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	ثانياً -
2الحماية	ثالثاً -
2اللاجئون	ألف -
4التشرد الداخلي	باء -
5تدفقات الهجرة المختلطة	جيم -
5التتقيف	دال -
6الوظائف وسبل العيش	هاء -
7المساعدة النقدية	واو -
8احتياجات محددة	زاي -
9الإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ	حاء -
10انعدام الجنسية	رابعاً -
11لمحة عامة عن الاستجابة لحالات الطوارئ وعن العمليات	خامساً -
12أفريقيا	ألف -
13الأمريكتان	باء -
13آسيا والمحيط الهادئ	جيم -
14أوروبا	دال -
14الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	هاء -
15الحلول الدائمة	سادساً -
15الإعادة والعودة الطوعية إلى الوطن	ألف -
15الإدماج وحلول محلية أخرى	باء -
16إعادة التوطين والمسارات التكميلية	جيم -
17الشراكات	سابعاً -
17الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية	ألف -
17منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	باء -
18المنظمات غير الحكومية	جيم -
18القطاع الخاص	دال -
19السلطات المحلية وشبكات المدن	هاء -
19الجهات المعنية الأخرى	واو -
20الإصلاح والمساءلة والرقابة	ثامناً -
20التحول	ألف -
20المساءلة والرقابة	باء -
21التبرعات المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين	تاسعاً -
22الاستنتاجات	عاشراً -

أولاً - مقدمة

1- في حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم يربو على 91 مليون شخص⁽¹⁾، مما يمثل زيادة مقارنة بعددهم في عام 2019، وهو 86,5 مليون شخص. ويضم هذا العدد الإجمالي 20,7 مليون لاجئ⁽²⁾ وما يربو على 48 مليون مشرد داخلي. وأدى العنف والاضطهاد والنزاعات الأهلية إلى تشريد ما يُقدَّر بنحو 11,2 مليون شخص خلال عام 2020، من بينهم 9,8 ملايين شخص داخل حدود بلدانهم ذاتها. وقد أُبلغ عن وجود نحو 4,2 ملايين شخص عديم الجنسية في 94 بلداً، ولكن الأرجح أن عددهم الفعلي أكبر من ذلك بكثير.

2- وخلال العام الماضي، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تقاوم التحديات الماثلة على صعيدي الحماية والعمل الإنساني. وأدى إغلاق الحدود في كثير من البلدان إلى تقييد إمكانية وصول الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية إلى الأراضي التي يقصدونها. وفقد ملايين المشردين سبل كسب عيشهم بسبب القيود المفروضة على التنقل وتدابير الإغلاق الشامل، مما سبب لهم ضائقة اجتماعية - اقتصادية. وأثرت الأزمة الصحية تأثيراً بالغاً على قدرة الأطفال المشردين على الالتحاق بالمدارس.

3- وفي هذا السياق، كانت الحلول محدودة. فخلال عام 2020، عاد زهاء 3,4 ملايين شخص إلى مناطقهم أو بلدانهم الأصلية، من بينهم 3,2 ملايين مشرد داخلياً و251 000 لاجئ. ومع أن عدد اللاجئين المحتاجين إلى إعادة التوطين يقدر بما يربو على 1,4 مليون لاجئ، فإن عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم انخفض إلى أدنى مستوى له منذ عقدين تقريباً.

4- وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد ظهرت أمثلة إيجابية أيضاً. فقد برهنت دول عديدة على أن التدابير الرامية إلى حماية أرواح مواطنيها ورفاههم أثناء الجائحة لا تتنافى مع التزاماتها بالحماية الدولية، وكان ذلك بمثابة تذكرة جلية بأن اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ما زالت قيّمة، بعد 70 عاماً من اعتمادها. وأحرز تقدم فيما يتعلق بالإدماج والحصول على الرعاية الصحية واللقاحات، بينما ساعد اتباع نهج تعليم مبتكر وتكييف أدوات الحماية على الوصول إلى المحتاجين أثناء فترة الإغلاق الشامل. ووفر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إطاراً متيناً للتصدي للتحديات الإضافية التي نجمت عن الجائحة.

ثانياً - الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

5- واصل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يستند إلى مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، حفز العمل. فقد جرى تكييف الكثير من تعهدات التبرع، البالغ عددها 1 400 تعهد⁽³⁾، المعلن عنها خلال المنتدى العالمي للاجئين والجزء الرفيع المستوى المتعلق بانعدام الجنسية من الجلسة العامة السبعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في عام 2019، أو التعجيل بالوفاء بها دعماً لتلبية الاحتياجات الناشئة إبان الجائحة. وحتى حزيران/يونيه 2021، كان زهاء 75 في المائة من تعهدات التبرع المعلنة التي قدمت بشأنها معلومات مستكملة قيد الوفاء بها، و15 في المائة منها في مرحلة التخطيط.

(1) للاطلاع على معلومات أوفى عن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نهاية عام 2020، انظر www.unhcr.org/flagship-reports/globaltrends/.

(2) لا يشمل هذا العدد 5,7 ملايين لاجئ مشمول باختصاص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(3) انظر <https://globalcompactrefugees.org/article/solidarity-in-action-grf-anniversary>.

وبالإضافة إلى ذلك، كان قد تم الوفاء بحوالي 5 في المائة من تلك التعهدات. وجرى تبادل أكثر من 230 ممارسة جيدة مرتبطة بأهداف الاتفاق العالمي على المنصة الرقمية المخصصة لهذا الغرض⁽⁴⁾.

6- وأحرز أيضاً تقدم في تنفيذ مبادرات أخرى هامة، منها ثلاث منصات دعم إقليمية، هي: (أ) الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول وأمريكا الوسطى والمكسيك (MIRPS)؛ و(ب) منبر دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) الخاص بشرق أفريقيا والقرن الأفريقي؛ و(ج) استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة⁽⁵⁾. وقد عززت هذه المبادرات إجراءات التصدي الإقليمية للتشريد القسري، وحشدت التزامات سياسية، وعبأت المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة.

7- وركز حوار المفوض السامي لعام 2020 بشأن تحديات الحماية على آثار الجائحة على حماية الأشخاص المعنيين والمجتمعات المضيفة وقدرتهم على الصمود⁽⁶⁾. وتطرق المشاركون إلى سبل معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالحماية والحلول، استناداً إلى النظام الدولي لحماية اللاجئين والمبادئ الدولية لحماية اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، واقترحوا توصيات بشأن مسائل المشاركة، والحماية، والصحة، والقدرة على الصمود، والعمل المناخي⁽⁷⁾.

ثالثاً - الحماية

ألف - اللاجئون

8- بلغ عدد اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية 20,7 مليون لاجئ بحلول نهاية عام 2020. ولا تزال تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين (3,7 ملايين)، تليها كولومبيا (1,7 مليون)، وباكستان (1,4 مليون)، وأوغندا (1,4 مليون)، وألمانيا (1,2 مليون). وتستضيف البلدان النامية 86 في المائة من اللاجئين في العالم والفنزويليين المشردين في الخارج، بينما منحت أقل البلدان نمواً حق اللجوء لما نسبته 27 في المائة، أو 5,5 ملايين لاجئ، من المجموع العالمي.

9- وفي عام 2020، سُجل زهاء 1,3 مليون طلب لجوء فردي. ورغم الانخفاض الكبير في عدد طلبات اللجوء الجديدة، فإن عدد طلبات اللجوء التي لم يبت فيها بعد على الصعيد العالمي، الذي يناهز 4,1 ملايين طلب، ظل على حاله.

10- وإبان الجائحة، نفذ 195 بلداً تدابير طارئة شملت إغلاق الحدود كلياً أو جزئياً؛ ولم يستثن أربعة وستون بلداً من هذه البلدان طالبي اللجوء. ولاحظت المفوضية زيادة في عدد انتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية. وأبلغ أيضاً عن تنفيذ عمليات لصد اللاجئين على الحدود واعتراض سبيلهم في البحر، من بينها عمليات أدت إلى إعادة أشخاص إلى أماكن يتعرضون فيها للاضطهاد ولغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، نفذت بلدان عديدة تدابير لضمان السلامة في تعاملها مع الوافدين من خلال برامج الحجر الصحي والعلاج، مما مكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

(4) انظر <https://globalcompactrefugees.org/channel/good-practices>

(5) انظر <https://globalcompactrefugees.org/article/support-platforms>

(6) انظر www.unhcr.org/high-commissioners-dialogue-on-protection-challenges-2020

(7) انظر www.unhcr.org/60421b234

11- وفرضت الجائحة ضغوطاً على نظم اللجوء الوطنية وقدرات البلدان في هذا المجال. وشملت التحديات الناجمة عن الجائحة، تعليق إجراءات اللجوء وتسجيل طالبيه، وإغلاق الحدود على نحو يقيد إمكانية اللجوء، والاحتجاز التعسفي لطالبي اللجوء، وفرض قيود على التمثيل القانوني في إجراءات اللجوء، ومحاولات تقييد الحماية الدولية أو تكليف جهات خارجية بتوفيرها.

12- وأصدرت المفوضية دليلاً لطرائق عمل فريق دعم القدرات في مجال اللجوء، وهو آلية رئيسية من آليات التعاون الدولي في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين⁽⁸⁾. واستُحدثت آليات دعم فيما بين الدول. ويعمل المكتب مع أصحاب المصلحة المعنيين على مطابقة إعلانات التبرع الإضافية المعلن عنها خلال المنتدى العالمي للاجئين فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال اللجوء، وهي إعلانات يجري تحديثها بانتظام على بوابة فريق دعم القدرات في مجال اللجوء⁽⁹⁾. وراجعت المفوضية المعايير الإجرائية لتحديد وضع اللاجئ بموجب ولايتها بهدف تحسين مراعاة الأصول القانونية ودعم إجراءات اللجوء والبت في الطلبات على الصعيد الوطني⁽¹⁰⁾.

13- ودعت المفوضية البلدان إلى الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الملحق بها وإدراج احكامهما في قوانينها المحلية. وبحلول 30 حزيران/يونيه 2021، بلغ مجموع الدول التي انضمت إلى اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكول عام 1967 الملحق بها، 149 دولة، بينما أبقّت 70 دولة على تحفظاتها على أحد الصكين أو كليهما. وتعاونت المفوضية مع 93 بلداً في إطار العمليات التشريعية ذات الصلة. ومن بين هذه البلدان، اعتمد 23 بلداً قوانين أو تعديلات تشريعية وعززت تسعة بلدان منها حقوق اللاجئين.

14- وللاستفادة من مشاركة الكيانات المعنية بحقوق الإنسان في حماية اللاجئين، أطلقت المفوضية استراتيجية للمشاركة في مجال حقوق الإنسان للفترة 2020-2023⁽¹¹⁾ وأصدرت توجيهات بشأن التعامل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽¹²⁾ وبشأن التصدي لما يتعرض له الأشخاص المشمولون بولايتها من عنصرية وكره للأجانب⁽¹³⁾. ووفر تعهد أوساط قانونية خلال المنتدى العالمي للاجئين بتقديم الدعم القانوني مجاناً ما يقرب من 165 000 ساعة من المساعدة القانونية المجانية والتمثيل القانوني المجاني والعمل البحثي بشأن قضايا من قبيل حماية الطفل، ومبادرات توفير سبل كسب العيش، وتحديد وضع اللاجئين، وانعدام الجنسية.

(8) انظر <https://acsg-portal.org/wp-content/uploads/2021/03/ACSG-Guide-to-Working-Modalities-25-March-2021.pdf>

(9) انظر <https://acsg-portal.org/acsg-matches/>

(10) انظر www.unhcr.org/publications/legal/4317223c9/procedural-standards-refugee-status-determination-under-unhcrs-mandate.html

(11) انظر www.unhcr.org/protection/operations/5fb681264/unhcrs-human-rights-engagement-strategy-2020-2023.html

(12) انظر www.unhcr.org/protection/operations/5f92a5604/guidance-unhcrs-engagement-national-human-rights-institutions.html

(13) انظر www.unhcr.org/protection/operations/5f7c860f4/unhcr-guidance-on-racism-and-xenophobia.html

باء - التشرد الداخلي

15- في نهاية عام 2020، كان ما يربو على 48 مليون شخص مشردين داخل بلدانهم ذاتها بسبب النزاعات والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الكوارث أيضاً، بما فيها الظواهر المتصلة بالمناخ، إلى حدوث ملايين من حالات النزوح الجديدة.

16- وعززت المفوضية انخراطها في العمل في حالات التشرد الداخلي، بما في ذلك توفير الحماية والمساعدة لملايين المشردين داخلياً من خلال مجموعات الحماية وتوفير الدعم التقني. وقدمت المجموعة العالمية للحماية، التي تقودها المفوضية، خدمات منقذة للحياة ساعدت المشردين داخلياً على الحصول على حقوقهم وعلى البقاء في مأمن من العنف والاعتداء والاستغلال. وقادت المفوضية 29 مجموعة حماية من أصل 32 مجموعة حماية وما يشابهها من آليات على الصعيد القطري، من بينها 16 مجموعة جرى تسييرها بالاشتراك مع منظمات غير حكومية.

17- وأولت المفوضية الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز اعتماد المشردين داخلياً على أنفسهم وفرصهم في كسب العيش. ودعمت المفوضية أنشطة بناء المهارات، وتقديم منح لإنشاء مشاريع تجارية جديدة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية في جنوب السودان والفلبين وكولومبيا. وفي عام 2020، جرى توسيع نطاق المساعدات النقدية المقدمة لتحسين ظروف المشردين داخلياً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والعراق، وليبيا، وهندوراس، واليمن.

18- وترأست المفوضية فرقة العمل المعنية بالقانون والسياسات والتابعة للمجموعة العالمية للحماية. وشاركت أيضاً في رئاسة فريق العمل التابعين لفرقة العمل والمعنيين بمكافحة الاتجار في سياق العمل الإنساني وبالتواصل في مجال حقوق الإنسان. وتعاونت المفوضية مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فيما يخص التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا وتنفيذها. ودعمت المفوضية وضع أطر وطنية بشأن التشرد الداخلي، بما في ذلك من خلال إسداء المشورة القانونية والتقنية.

19- وشاركت المفوضية في رئاسة واستضافة أمانة خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً للفترة (14). وأعدت المفوضية، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تجميعاً للممارسات الوطنية يتضمن 22 مثالاً من الدول التي تتصدى للتشرد الداخلي. وفي عام 2021، حلت خطة العمل 2,0 محل خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً باعتبارها منصة غير رسمية للمبادرات المشتركة ولتبادل الممارسات الجيدة. ودعمت المفوضية أيضاً عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي.

20- وشاركت المفوضية في قيادة المجموعة العالمية للإيواء والمجموعة العالمية المعنية بإدارة المخيمات وتنسيقها. وعلى الصعيد القطري، قادت المفوضية 16 مجموعة من 30 مجموعة من مجموعات الإيواء و19 آلية تنسيق من أصل 37 آلية، مساهمة بذلك في توفير المأوى ومواد الإغاثة الأساسية لأكثر من 12 مليون مشرد داخلي. وشاركت المفوضية في قيادة 17 مجموعة من 20 مجموعة من مجموعات إدارة المخيمات وتنسيقها وما يشابهها من آليات، ووصلت إلى 5,8 ملايين مشرد داخلي في

(14) انظر www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/unhcr-gp20-plan_of_action-a5-scren.pdf.

حوالي 5 000 موقع ومخيم. ونظمت المجموعة العالمية المعنية بإدارة المخيمات وتنسيقها حلقات عمل لبناء القدرات عن بُعد لفائدة ثماني عمليات تنفذها المفوضية. وأصدرت المجموعة العالمية المعنية بإدارة المخيمات وتنسيقها ورقة عن النهج المخصصة لكل منطقة على حدة⁽¹⁵⁾ وورقة عن معايير إدارة المخيمات⁽¹⁶⁾، وأنشأت فريق عمل معني بالربط بخدمات الاتصال بالإنترنت والاستدامة والطاقة النظيفة.

جيم - تدفقات الهجرة المختلطة

21- استمرت تدفقات الهجرة المختلطة على طول الطرق الخطرة في العديد من المناطق. وعملت المفوضية وشركاؤها على تعزيز احترام حقوق جميع الأشخاص الذين يسلكون طرق الهجرة، بما في ذلك من خلال جهود الدعوة، والأنشطة الرامية إلى دعم إدارة الحدود والهجرة على نحو يراعي اعتبارات الحماية، ومكافحة الاستغلال من قبل المهربين والمتجرين.

22- وفي أمريكا اللاتينية، استجابت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب شركاء، لتدفقات المهاجرين الفنزويليين من خلال منصة التنسيق الإقليمية المشتركة بين الوكالات، حيث ساعدت حوالي 2,9 مليون من اللاجئين والمهاجرين وأفراد المجتمعات المضيفة في عام 2020. وفي ليبيا، بذلت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة جهود دعوة مناهضة لعمليات الطرد الجماعي لمجموعات مختلطة من المهاجرين من مواطني البلدان الثالثة دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة وفي ظروف غير آمنة وغير كريمة. وأدت دعوة المفوضية إلى الأخذ ببدايل الاحتجاز إلى إطلاق سراح مئات اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي سياق التعامل مع تدفقات الهجرة المختلطة في أفريقيا، بدأت المفوضية في تنفيذ مشروع مشترك مدته أربع سنوات مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز الآليات المؤسسية لإدارة اللجوء والهجرة. وفي مطلع عام 2021، أطلقت المفوضية نداءً لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين ينتقلون بشكل غير نظامي نحو وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. وعلى الصعيد العالمي، بذلت المفوضية جهود دعوة لإنقاذهم في البحر وإنزالهم في بر الأمان، بما في ذلك عن طريق إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بسلامة الأرواح في البحر.

23- وشاركت المفوضية في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وأسدت المشورة، في سياق الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بشأن بدائل الاحتجاز ومسارات الهجرة النظامية والعودة الآمنة لمن لا يحتاجون إلى حماية دولية. واعتبرت المفوضية أن العودة الآمنة والكريمة والسريعة أمر لا غنى عنه لضمان مصداقية نظم اللجوء الفعالة. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، دعمت المفوضية التعاون في التصدي للتحديات الماثلة في اللجوء والهجرة، بما يشمل إقامة شراكات مع الائتلافات المواضيعية وشبكات الهجرة الإقليمية. واشتركت المفوضية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في قيادة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2021، مما عزز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة.

دال - التثقيف

24- في عام 2020، تأثر 95 في المائة من الأطفال اللاجئين بإغلاق المدارس، مما يندرج بتراجع عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ومن أصل حوالي 7,1 ملايين لاجئ من الأطفال والشباب، لم

(15) انظر https://ccmcluster.org/sites/default/files/2020-12/Final_CCCM_ABA_Position_Paper-2020.pdf

(16) انظر <https://ccmcluster.org/resources/minimum-standards-camp-management>

يمكن نصفهم تقريباً من الذهاب إلى المدرسة. وتبلغ نسبة الملحقين منهم بالمدارس الابتدائية 77 في المائة. أما نسبة الملحقين منهم بالمدارس الثانوية، فتبلغ 31 في المائة. وتبلغ نسبة الفتيات الملحقين بالتعليم الثانوي 36 في المائة، وتبلغ نسبة الفتيات 27 في المائة. أما نسبة الشباب اللاجئين الملحقين بمؤسسات التعليم العالي، فتبلغ 3 في المائة فقط. وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية في وضع "مخطط العمل المشترك لصالح الأطفال اللاجئين"⁽¹⁷⁾، الذي يرمي، في جملة أمور، إلى تعزيز التحاق الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المضيفة بالمدارس.

25- وحذرت المفوضية، في تقريرها السنوي عن التعليم لعام 2020⁽¹⁸⁾، من العواقب الوخيمة للجائحة على التعليم، مؤكدة أن التجارب السابقة تشير إلى أن 50 في المائة من الفتيات اللجائنات الملحقات بمرحلة التعليم الثانوي قد لا يعدن إلى المدرسة. وفي منطقة الساحل، أجبرت الأزمة الصحية وتدهور الأحوال الأمنية آلاف المدارس على إغلاق أبوابها. ويتزايد تعرض الأطفال ذوي الإعاقة لخطر التخلف عن الركب لأن التدابير الرامية إلى دعم التعلم المنزلي لا تلبي احتياجاتهم. وقوضت الجائحة أيضاً خدمات الحماية المقدمة من خلال المدارس، بما في ذلك المساعدة النفسية-الاجتماعية وبرامج التغذية المدرسية.

26- وللتخفيف من أثر الجائحة، ساعدت المفوضية ما يقرب من مليون طالب في 36 بلداً على التعلم من منازلهم. وساعد التعلم عن طريق الإنترنت على حماية الأطفال والشباب اللاجئين ووفر بدائل لآليات التكيف السلبي. ودعم اتحاد التعلم عن طريق الإنترنت إبان الأزمات⁽¹⁹⁾ زهاء 55 000 متعلم ببرامج لسد الثغرات في التعلم وتطوير المهارات المهنية في مرحلة التعليم العالي. ودعمت المفوضية تطبيقاً مبتكراً للتعلم عبر الهاتف المحمول من خلال البث الصوتي في إطار برنامج التعليم المعجل في حالات الطوارئ الإنسانية، الذي يموله صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

27- وقادت المفوضية الفريق العامل المعني بالتعليم المعجل⁽²⁰⁾، وأنشأت، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، الفريق العامل المعني بالتعليم الثانوي لتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتكافؤ فرص الحصول على التعليم. وساعدت مبادرة ألبرت إينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين في مرحلة التعليم العالي 7 000 لاجئ على الدراسة في 54 دولة لجوء. وبسبب قيود التمويل والجائحة، لم يلتحق سوى 230 طالباً جديداً بمؤسسات التعليم العالي في عام 2020.

هاء - الوظائف وسبل العيش

28- عززت المفوضية أنشطتها في مجال توفير سبل كسب العيش وحشدت الموارد والشراكات، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والقطاع الخاص، بهدف التخفيف من حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وعززت جهود الدعوة إلى كفالة إدماج اللاجئين في نظم الحماية الاجتماعية وخطط التنمية الوطنية. وفي 85 بلداً، أوليت الأولوية لتدخلات استئقاد منها ما يربو على 1,3 مليون شخص من الأشخاص المستضعفين من جراء جائحة كوفيد-19 أو المتضررين منها. وشملت هذه التدخلات منح لإنشاء المشاريع التجارية أو إنعاش المشاريع المتضررة ومبادرات لتيسير فرص العمل والإنتاج الزراعي. وخصصت المفوضية أكثر من 113 مليون دولار لأنشطة كسب العيش في عام 2020،

(17) انظر www.unhcr.org/blueprint-for-joint-action.html.

(18) انظر www.unhcr.org/publications/education/5f4f9a2b4/coming-together-refugee-education-education-report-2020.html.

(19) انظر <https://connectedlearning4refugees.org/>.

(20) انظر www.unhcr.org/accelerated-education-working-group.html.

وقدمت الدعم، بالتعاون مع الشركاء، لحماية الأصول المنتجة، والتدريب، والتمويل لتيسير إنشاء المشاريع التجارية، والعمل بأجر.

29- ومن خلال طرح منتجاتٍ من صنع اللاجئين في السوق العالمية، وُسع نطاق مبادرة "MADE51"، التي تنفذها المفوضية، ليشمل 19 بلداً بمشاركة 29 مشروعاً تجارياً ضمن إطارٍ يكفل حماية اللاجئين والتجارة المنصفة. وأنتج اللاجئون أقنعة وصابون ومعدات وقاية شخصية في أكثر من 15 بلداً باستخدام نموذج مبادرة "MADE51"، مما وضع اللاجئين في مصاف الشركات المحلية باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من حل الأزمة الصحية العالمية.

30- وفي عام 2020، قدم ائتلاف تخفيف وطأة الفقر الدعم لأكثر من 13 700 أسرة معيشية في عام 2020 باتباع "نهج التدرج". غير أن هدفه المتمثل في الوصول إلى 50 000 أسرة معيشية لم يتحقق، ويعزى ذلك أساساً إلى نقص التمويل.

31- وزادت المفوضية تعاونها مع الشركاء في التنمية بهدف تزويد الأشخاص المشمولين باختصاصها بالمهارات الرقمية، والدعوة إلى إشراك المزيد من رائدات الأعمال، ودعم النساء بالتدريب والحواشيب من أجل تيسير اغتنامهن الفرص المتاحة في سوق العمل. فقد جعلت القيود المرتبطة بالجائحة التكنولوجيا الرقمية أمراً أساسياً. وتجاوز عدد اللاجئين المسجلين بدورات التعلم التي توفرها المفوضية على موقع "Coursera for Refugees" 8 100 لاجئ في أكثر من 70 بلداً، مقابل 1 400 لاجئ في عام 2019.

واو - المساعدة النقدية

32- وفيت المفوضية، تمشياً مع سياستها المتعلقة بالمساعدات النقدية⁽²¹⁾ واستراتيجيتها الخمسية الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على المساعدات النقدية⁽²²⁾، بالتزام "الصفقة الكبرى" الذي تعهدت به والذي يتمثل في مضاعفة نسبة المساعدات النقدية من إجمالي المساعدات المقدمة في عام 2020. وقدمت المفوضية ما يقرب من 700 مليون دولار إلى نحو 8,6 ملايين شخص في 100 بلداً، وهو ما يفوق قيمة المساعدات العينية.

33- وقدمت المفوضية مساعدات نقدية للتخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة. وبالتعاون مع الحكومات والشركاء، شرعت أكثر من 65 عملية في تنفيذ برامج تقديم مساعدات نقدية أو وسعت نطاق البرامج القائمة. وفي إكوادور، كوّنت المفوضية برنامج المساعدات النقدية القائم مع متطلبات الجائحة، ليتحول من استلام المساعدات النقدية باليد إلى السحب من أجهزة الصرف الآلي. وفي اليمن، تلقى نحو 1,1 مليون مشرد داخلي و64 200 لاجئ 52,6 مليون دولار نقداً لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وأظهر تحليل أجري في 13 بلداً بعد توزيع تلك المساعدات أن معظم المستفيدين من المساعدة النقدية راضون جداً عنها. وأدت زيادة استخدام أساليب التوزيع الرقمية في 47 بلداً إلى تحسين الشمول المالي. وفي عام 2020، شكّلت المساعدات المصرفية إلكترونياً 80 في المائة من مجموع المساعدات النقدية التي قدمتها المفوضية.

(21) انظر www.unhcr.org/581363414.

(22) انظر www.unhcr.org/protection/operations/584131cd7/unhcr-strategy-institutionalisation-cash-based-interventions-2016-2020.html.

زاي - احتياجات محددة

34- جرى تعزيز الهياكل القيادية المجتمعية وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار. ووفرت مجموعة أدوات المفوضية لتحقيق المساواة بين الجنسين الدعم اللازم لعمليات المفوضية في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁽²³⁾. وأدى ذلك إلى زيادة مشاركة النساء والفتيات المرشدات داخلياً في الهياكل القيادية والإدارية في كل من بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وميانمار، واليمن.

35- وواجه الأطفال النازحون تحديات عديدة في مجال الحماية، وهي تحديات فاقمتها الجائحة. وللتصدي لتلك التحديات، عملت المفوضية وشركاؤها بنظام إدارة الحالات عن بُعد ودعوا إلى مواصلة خدمات حماية الطفل أثناء عمليات الإغلاق الشامل. وتعاونت المفوضية وشركاؤها مع العاملين في مجال التوعية المجتمعية والمتطوعين والأخصائيين الصحيين من خلال 97 مبادرة مجتمعية لحماية الطفل. وساهم مخطط العمل المشترك بين المفوضية واليونيسيف في حماية حقوق الأطفال اللاجئين، بسبل منها كفالة أن تشملهم خدمات حماية الطفل التي تقدمها البلدان.

36- واتبعت المفوضية نهجاً جديداً يركز على تعزيز مشاركة الشباب والبرامج التي تُعنى بهم وعلى رعايتهم باعتبارهم مُحدثين للتغيير. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من صندوق مبادرة الشباب التابع للمفوضية ومن المجلس الاستشاري العالمي للشباب، أُضطلع أعضاء المجلس الاستشاري للشباب بدور فاعل في جهود الدعوة عبر شبكة الإنترنت ومبادرات التصدي للجائحة.

37- وخلص تقرير أعدته المجموعة العالمية للحماية تحت إشراف المفوضية إلى أن حالات العنف الجنساني سجلت زيادة منذ بداية الجائحة، ووصف حالة العنف الجنساني في 80 في المائة من العمليات التي تُعنى بالمرشدين داخلياً بأنها شديدة الخطورة أو بلغت أقصى حد من الخطورة. وأصدرت المفوضية سياسة جديدة بشأن منع العنف الجنساني والتخفيف من مخاطره والتصدي له⁽²⁴⁾، وهي سياسة تعتبر العمل في هذا المجال بمثابة عمل ذي أولوية منقذ للحياة. وفي إطار برنامج "السلامة من البداية"، نُشر خبراء في مجال الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له لدعم عمليات المفوضية في شتى أنحاء العالم. كما قامت بتكليف برامجها للوقاية من العنف الجنساني والتصدي له من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية والمنظمات التي تقودها النساء ومع الشركاء المحليين، وتوسيع نطاق إدارة الحالات عن بعد وتحديث مسارات الإحالة في حالات العنف الجنساني. وأنشأت العديد من العمليات قنوات إحالة وخطوط اتصال مخصصة للناجيات من العنف الجنساني أو وسعت نطاق القنوات الموجودة، بما في ذلك من خلال خطوط الاتصال المباشر في حالات الطوارئ. وقدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة إلى زهاء مليوني امرأة وفتاة من خلال خطوط الاتصال المباشر التي تعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

38- وفي العديد من البلدان، تعرض المرشدون داخلياً وعديمو الجنسية لاعتداءات عنيفة بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية، التي كانت في أغلب الأحيان السبب الرئيسي لطلبهم اللجوء. وكثيراً ما لا يتلقى هؤلاء الأشخاص ما يكفي من المشورة والرعاية الصحية والدعم. وزادت الجائحة من مخاطر الوصم وانعدام الحماية، في حين أدى الأثر النفسي للعزلة والعواقب الاجتماعية - الاقتصادية التي نجمت عن الجائحة إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بنزوحهم. ومن أجل معالجة هذا الوضع، تعاونت المفوضية مع

(23) انظر www.unhcr.org/publications/manuals/5e5cd64a7/unhcr-gender-equality-toolkit.html

(24) انظر www.unhcr.org/publications/brochures/5fa018914/unhcr-policy-prevention-risk-mitigation-response-gender-based-violence.html

منظمات يقودها مشردون داخلياً من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي حزيران/يونيه 2021، عقدت المفوضية وخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية اجتماع مائدة مستديرة لبحث العوامل الدافعة إلى النزوح، والتحديات التي تواجه طالبي اللجوء، وإدماج طالبي اللجوء بما يكفل استفادتهم من الخدمات التي تقدمها البلدان، والآثار الناجمة عن الجائحة.

39- وناhez عدد الأشخاص ذوي الإعاقة 12 مليون شخص من مجموع المشردين قسراً بسبب الاضطهاد والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان في عام 2020. وأطلقت المفوضية خطة عمل مدتها خمس سنوات بشأن إدماج منظور الإعاقة تعزيزاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات المفوضية وفي أوساط القوى العاملة فيها. وتنفذ خطة العمل بالتعاون مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، وهو عبارة عن شبكة عالمية من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى تكثيف الجهود لضمان استعادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية وحصولهم على التعليم أثناء فترة الإغلاق الشامل. وفي العديد من العمليات، شارك الأشخاص ذوو الإعاقة في التخطيط للتصدي للجائحة كوفيد-19. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حددت دراسة بحثية بعنوان احتياجات اللاجئين ذوي الإعاقة وقدمت إرشادات عملية لتعزيز إجراءات التصدي للجائحة وللعنف الجنساني⁽²⁵⁾.

40- وإبان الجائحة، لاحظت المفوضية زيادة في الاحتياجات الماسة إلى الدعم النفسي وفي مجال الصحة النفسية في أوساط المشردين داخلياً، وكذلك في حالات الزواج القسري وعمل الأطفال وحمل المراهقات بسبب ارتفاع نسبة الفقر وإغلاق المدارس. وأصدرت المفوضية توجيهات بشأن اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع في سياق جائحة كوفيد-19⁽²⁶⁾.

41- وعززت المفوضية جهودها لضمان المساواة تجاه الأشخاص المتضررين، بما في ذلك من خلال تعزيز التواصل مع المجتمعات المعنية والتفاعل معها إبان جائحة كوفيد-19 وإصدار توجيهات تشغيلية جديدة⁽²⁷⁾.

حاء - الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ

42- أثرت الكوارث وتغير المناخ على النازحين، مما أدى إلى تقادم أوضاعهم وإلى عرقلة حصولهم على المساعدات، بما في ذلك في أمريكا الوسطى وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل. وأجرت المفوضية مشاورات مكثفة للاسترشاد بنتائجها في "إطار عملها الاستراتيجي المتعلق بالمناخ"⁽²⁸⁾، بما في ذلك من خلال حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية الذي عُقد في أواخر عام 2020.

43- ودعمت المفوضية مبادرات الطاقة المستدامة والبيئة في مختلف العمليات وواصلت تنفيذ تحدي الطاقة النظيفة⁽²⁹⁾. وعززت الشراكات من خلال المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث وفرقة العمل المعنية بالنزوح التي أنشأتها آلية وارسو الدولية. وللتصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ والنزوح من جراء الكوارث والهجرة الناجمة عن التدهور البيئي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أقامت المفوضية، بدعم من فرنسا، شراكات مع المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث والجماعة الاقتصادية لدول غرب

(25) انظر <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/74147>.

(26) انظر www.refworld.org/docid/5e84a9dd4.html.

(27) انظر www.unhcr.org/en-us/handbooks/aap/.

(28) انظر www.unhcr.org/604a26d84.pdf.

(29) انظر www.unhcr.org/clean-energy-challenge.html.

أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة. وشرعت المفوضية أيضاً في عملية تحليل مشتركة بين الوكالات لتحديد مدى احتمال حدوث حالات نزوح مرتبطة بالمناخ في منطقة الساحل مستقبلاً.

رابعاً- انعدام الجنسية

44- بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ عدد الأشخاص عديمي الجنسية في العالم 4,2 ملايين شخص، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات ومصادر أخرى في 94 بلداً. غير أنه يُعتقد أن العدد الحقيقي للأشخاص عديمي الجنسية أكبر من ذلك بكثير. ولا يزال تحسين البيانات العالمية يمثل أولوية، ولذلك، ضاعفت المفوضية جهودها لتحسين البيانات النوعية والكمية، تمشياً مع خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية للفترة 2014-2024⁽³⁰⁾.

45- وقد تضرر عديمو الجنسية أكثر من غيرهم من جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من تدابير تخفيف بسبب عدم حملهم جنسية. فكثيراً ما تعذر عليهم الحصول على خدمات الفحص والعلاج لافتقارهم إلى وضع قانوني، وكثيراً ما استُبعدوا من الخدمات الاجتماعية. وأدى فقدان سبل كسب العيش ومحدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية إلى تفاقم أوجه الإجحاف في حقهم وزيادة مخاطر عدم تمتعهم بالحماية. ويتعرض عديمو الجنسية لخطر الاستبعاد من خطط التحصين الوطنية، بصرف النظر عما إذا كانوا من الفئات ذات الأولوية بالنظر إلى سنهم أو حالتهم الصحية.

46- وقد تحسنت حماية عديمي الجنسية في بعض البلدان. ففي الأرجنتين وأوكرانيا وكازاخستان وكوت ديفوار، كفلت الإجراءات الجديدة المعتمدة لتحديد حالات انعدام الجنسية إمكانية حصولهم على الحقوق الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. ووافقت آيسلندا قوانينها الداخلية مع المعايير الدولية المتعلقة بحماية الأشخاص عديمي الجنسية وانضمت، في كانون الثاني/يناير 2021، إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

47- واعتمدت عدة دول تعديلات تشريعية وقرارات لتنظيم إقامة عديمي الجنسية ومنحهم الحقوق المرتبطة بوضعهم. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أقرت تايلند قراراً ينص على منح عديمي الجنسية المسجلين في تايلند إمكانية الحصول على صفة المهاجرين القانونيين والإقامة الدائمة لمدة 15 عاماً على الأقل. وأقر الاتحاد الروسي، في شباط/فبراير 2021، تعديلات تسمح لعديمي الجنسية من مواطني الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقين بالحصول على بطاقات هوية، وتمنحهم الحق في العمل، وتمكنهم من الحصول على إقامة ومن طلب الجنسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلنت الفلبين حصول النازحين وعديمي الجنسية على خدمات ومساعدات أساسية موحدة.

48- وبدعم من المفوضية، قام 19 بلداً بإصلاح قوانينه وسياساته وإجراءاته المتعلقة بالجنسية بهدف سد الثغرات المؤدية إلى انعدام الجنسية. ومن أهم تلك الإصلاحات، التعديلات التشريعية التي تنص على ضمانات تمنع حدوث حالات انعدام جنسية. واعتمدت ألبانيا قانوناً يمنح حقاً طبيعياً غير مشروط في الحصول على الجنسية بحكم الولادة. وسنت الأرجنتين قانوناً يسمح بتسجيل المواليد حتى بعد تأخر تسجيلهم. وسنت شيلي قانوناً يمنح الجنسية للأطفال المولودين على أراضيها. وعدلت المكسيك حكماً من أحكام الدستور بحيث يسمح للأطفال المولودين في الخارج بالحصول على الجنسية إذا كان أحد الوالدين أو كلاهما من رعاياها.

(30) انظر www.unhcr.org/54621bf49.html.

49- وحصل حوالي 63 200 شخص عديم الجنسية في 27 بلداً على الجنسية في عام 2020. ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومات المعنية والمفوضية والمجتمع المدني، حصل أكثر من 34 700 شخص عديم الجنسية على الجنسية في عام 2020 في آسيا الوسطى. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وفي أعقاب جهود الدعوة المكثفة التي بذلتها المفوضية، أعلنت كينيا قراراً يقضي بمنح 1 670 شخصاً من عديمي الجنسية المنتمين إلى إثنية شونا و1 300 شخص من عديمي الجنسية المنحدرين من أصل رواندي. وفي نيسان/أبريل 2021، أعلنت ناميبيا أنها ستُجنس جميع الأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية أو عديمي الجنسية الذين وصلوا في الفترة الممتدة ما بين عامي 1977 و1990. وفي كولومبيا، حصل أكثر من 58 000 طفل من الأطفال المولودين لآباء وأمهاة فنزوليين على الجنسية، بينما حصل 750 شخصاً من الأشخاص المنحدرين من أصل هايتي على الجنسية في الجمهورية الدومينيكية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، سمح تعديل قانوني للأطفال المولودين من أمهاة إيرانيات وآباء غير إيرانيين بطلب الحصول على الجنسية، مما أفضى إلى تجنيس أكثر من 1 400 شخص.

خامساً- لمحة عامة عن الاستجابة لحالات الطوارئ وعن العمليات

50- بحلول حزيران/يونيه 2021، كانت المفوضية تستجيب لحالات الطوارئ في 34 بلداً. وأعلن عن حالة الطوارئ في 19 بلداً جديداً في عام 2021، وهي بلدان يتأثر معظمها بحالات النزوح الناجمة عن الحالة في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار. وفي عام 2020، نشرت المفوضية أكثر من 300 موظف من موظفيها وموظفي شركائها في حالات الطوارئ، وأوصلت من المخزونات العالمية مواد إغاثة أساسية وسلع أساسية أخرى تفوق قيمتها 36 مليون دولار.

51- وكان للشراكات، ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، دور حاسم في تعزيز قدرة المفوضية على "البقاء في المناطق المتضررة وإيصال المساعدات" إليها إبّان الجائحة. وشاركت المفوضية مشاركة نشطة في الاستجابة المنسقة التي يسهرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. وحثت المفوضية الحكومات على إشراك الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في إجراءات الاستجابة الوطنية للجائحة، ودعمت النظم الصحية الوطنية لزيادة قدراتها. وقامت المفوضية ببناء مرافق عزل وعلاج في المستشفيات المحلية أو بإعادة تأهيل المرافق الموجودة؛ ودعم مراقبة المخالطين واقتنائهم والقدرة على معالجة الحالات؛ والإمداد بمعدات الوقاية الشخصية والأدوية والأوكسجين وأجهزة الفحص السريع.

52- وللتخفيف من انتشار كوفيد-19، عززت المفوضية التدخلات الرامية إلى الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي وتوفير مستلزمات النظافة الصحية، بما في ذلك عن طريق توزيع الصابون وزيادة إمكانية الحصول على المياه. ووزعت مواد إيواء للحد من الاكتظاظ. وتم تركيب الآلاف من مرافق غسل اليدين في الأماكن العامة والمدارس والمرافق الصحية والمساكن الخاصة. وتم تفعيل إجراءات الطوارئ، الأمر الذي أتاح قدرًا أكبر من المرونة التشغيلية في عمليات الشراء، وترتيبات الشراكة، وملاك الموظفين. ويسرت الاتفاقات الإطارية الإضافية المبرمة مع الموردين شراء المواد الأساسية اللازمة لما عدده 95 عملية. وعلى الرغم من القيود الصارمة المفروضة على خطوط النقل، اشترت المفوضية إمدادات حيوية بقيمة 186,1 مليون دولار، وضمنت حصول 9,9 ملايين شخص من الأشخاص المشمولين باختصاصها على الرعاية الصحية الأساسية.

ألف - أفريقيا

1- شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى

53- استضافت منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى 17,9 مليون شخص من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ويشمل هذا العدد 4,6 ملايين لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال. ويشمل أيضاً 9,5 ملايين مشرد داخلياً. وتعاني المنطقة من استمرار حالة انعدام الأمن والصدمات المناخية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والأعاصير والجراد الصحراوي، اللذين تقاومت آثارهما بسبب الوباء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اندلعت أعمال العنف في إقليم تيغراي في إثيوبيا، مما دفع أكثر من 54 000 إثيوبي إلى الفرار عبر الحدود وأكثر من 1,7 مليون إلى النزوح داخل البلد. وقادت المفوضية الاستجابة المشتركة بين الوكالات لتدفق اللاجئين، بالاشتراك مع حكومة السودان، وأنشأت مخيمات للاجئين. وأثر النزاع تأثيراً شديداً أيضاً على الكثير من اللاجئين الإريتريين المسجلين في تيغراي، وعددهم 96 000 لاجئ، مما أجبر بعضهم على الفرار إلى أماكن أخرى في إثيوبيا. ولا تزال الحالة في جنوب السودان أكبر أزمة للاجئين في أفريقيا، حيث بلغ عدد اللاجئين من جنوب السودان 2,1 مليون لاجئ في البلدان المجاورة بحلول نهاية عام 2020. وبسبب الحرب الأهلية وعدم الاستقرار المستمرين منذ عقود، يقيم أكثر من 686 000 لاجئ صومالي في إثيوبيا وكينيا وأثناء أخرى من المنطقة، وكذلك في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال حوالي 3 ملايين صومالي مشردين داخلياً.

2- الجنوب الأفريقي

54- استضافت منطقة الجنوب الأفريقي زهاء 8,5 ملايين شخص من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، من بينهم 6 ملايين مشرد داخلياً وما يربو على مليون لاجئ وطالب لجوء و1,4 مليون عائد. وأدى العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة عدد المشردين داخلياً إلى 5,2 ملايين شخص، بينما استضافت البلدان المجاورة ما يربو على 942 400 لاجئ وطالب لجوء كونغولي. وفي أعقاب ثوران بركان جبل نيراغونغو بالقرب من غوما في أيار/مايو 2021، قدرت المفوضية عدد الأشخاص الإضافيين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بحوالي 350 000 شخص. وفي شمال شرق موزامبيق، شهدت أعمال العنف، التي كثيراً ما كانت تستهدف المدنيين، زيادة ملحوظة. وحتى 31 أيار/مايو 2021، بلغ عدد المشردين داخلياً ما يربو على 756 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن.

3- غرب ووسط أفريقيا

55- يوجد في منطقة غرب ووسط أفريقيا حوالي 9,6 ملايين شخص من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، من بينهم 6,4 ملايين مشرد داخلياً و1,4 مليون لاجئ، إلى جانب العائدين وعديمي الجنسية وطالبي اللجوء. ويمثل ذلك زيادة قدرها 1,7 مليون شخص مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة عدد المشردين داخلياً بما يربو على 1,4 مليون شخص. وواجهت المنطقة أزمة إنسانية حادة في ظل اتساع رقعة العنف العشوائي من جانب الجماعات المسلحة وتساعد حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، مما أجبر المزيد من السكان على النزوح. وازدادت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهوراً، مما أجبر حوالي 131 300 شخص على طلب اللجوء في البلدان المجاورة. وأدت الجائحة وحالة الطوارئ المناخية إلى زيادة تعقيد الحالة وتقلبها في المنطقة. وبلغ العدد الإجمالي للمشردين

قسراً في وسط منطقة الساحل (بوركينافاسو ومالي والنيجر) 2 مليون شخص. وفي حوض بحيرة تشاد، كان هناك ما مجموعه 3,2 ملايين مشرد قسراً، وحوالي 2,9 مليون مشرد داخلياً، و304 600 لاجئ.

باء - الأمريكتان

56- استضافت الأمريكتان حوالي 20 في المائة من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في جميع أنحاء العالم. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) 5,4 ملايين شخص، أي ما يمثل ثاني أكبر أزمة نزوح في العالم، وتستضيف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 85 في المائة منهم. وتناولت عملية كيتو المسائل المتصلة بتسوية أوضاع الفنزويليين وصحتهم وإدماجهم إدماجاً متسقاً في جميع أرجاء المنطقة. ومنحت كولومبيا الفنزويليين الموجودين فيها وضع الحماية المؤقتة لمدة 10 سنوات، بينما أعلنت الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو والجمهورية الدومينيكية عن عملية مماثلة لتسوية أوضاعهم. وبسبب العصابات الإجرامية وأعمال العنف والمصاعب الاقتصادية، ارتفع عدد مواطني السلفادور وغواتيمالا وهندوراس الذين يلتمسون الحماية الدولية، غالباً في البلدان المجاورة، إلى 549 000 شخص. والتمس أكثر من 110 000 من مواطني نيكاراغوا الحماية في كوستاريكا، في المقام الأول. وفي أمريكا الوسطى، حددت تدابير الوقاية من كوفيد-19، مثل إغلاق الحدود، من قدرة الناس على طلب اللجوء. غير أن تخفيف القيود سرعان ما أدى إلى تسجيل وافدين جدد، من بينهم 9 000 في المكسيك في آذار/مارس 2021. وفي عام 2020، تسبب الإعصاران المداريان إيتا ويوتا في دمار واسع النطاق. وشملت المناطق الأشد تضرراً مناطق تعيش فيها مجتمعات محلية متضررة أصلاً من العنف ومن الجائحة، مما زاد من الشواغل المتعلقة بالحماية.

جيم - آسيا والمحيط الهادئ

57- بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية 9,8 ملايين شخص، من بينهم 4 ملايين لاجئ و3,5 ملايين مشرد داخلياً في آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن حوالي 2,3 مليون شخص عديم الجنسية. وظل ملايين الأفغان في المنفى، غالبيتهم في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية، أو مشردين داخلياً. وبلغ عدد المشردين داخلياً في النصف الأول من عام 2021 وحده حوالي 220 000 شخص. ومع تصاعد حدة العنف في أفغانستان، سعت المفوضية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وعززت في الوقت ذاته الاستثمار في الصحة والتعليم وسبل كسبل العيش. وساعدت المفوضية وشركاؤها ما يربو على 900 000 شخص من الأشخاص المشمولين باختصاصها في مناطق العودة وإعادة الإدماج. وبذلت المفوضية، في سياق النهج الشاملة التي تتبعها في ميانمار، جهود دعوة إلى تنفيذ التوصيات الصادرة في عام 2017 عن اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، ولا سيما رفع القيود التمييزية المفروضة على حرية التنقل والمواطنة للسكان الروهينغيا في ولاية راخين، البالغ عددهم 600 000 شخص. وفي بنغلاديش، تعاونت المفوضية مع الحكومة في تنفيذ تدابير التخفيف من آثار كوفيد-19 على زهاء 867 000 لاجئ من الروهينغيا. وفي أعقاب حريق مدمر شب في مخيمات كوكس بازار، التي كانت تأوي أكثر من 600 000 لاجئ، قدمت المفوضية وشركاؤها الإسعافات الأولية والدعم النفسي - الاجتماعي.

دال - أوروبا

58- استضافت تركيا أكبر عدد من اللاجئين في العالم، حوالي 3,7 ملايين، أي ما يمثل 18 في المائة من عدد اللاجئين الإجمالي. واستضافت ألمانيا ثاني أكبر عدد في أوروبا، حيث بلغ عدد اللاجئين 1,2 مليون لاجئ (6 في المائة من عدد اللاجئين في العالم). وبوجه عام، ارتفع عدد اللاجئين في أوروبا بنسبة 3 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى منح الحماية الدولية لأكثر من 284 900 شخص. وتسبب النزاع المسلح في ناغورنو - كاراباخ والمناطق المحيطة بها، الذي اندلع في أيلول/سبتمبر 2020، في فرار نحو 90 000 شخص إلى أرمينيا، بينما نزح أكثر من 80 000 شخص مؤقتاً في أذربيجان وفقاً للبيانات المقدمة من الحكومة. وفي عام 2020، انخفض عدد من استقبلتهم أوروبا من الوافدين عبر مسارات البحر الأبيض المتوسط بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2019، وسجلت أعدادهم انخفاضاً حاداً في إسبانيا القارية ومالطة واليونان. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى تدابير الصحة العامة التي اتخذتها الدول نتيجة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل، وفرض حظر مؤقت على الدخول، وإيداع الوافدين الجدد الحجر الصحي، وإغلاق الحدود في حالات عدة. ومع ذلك، ارتفع عدد الوافدين بواقع ثلاثة أضعاف في إيطاليا وبحوالي ثمانية أضعاف في جزر الكناري في النصف الأول من عام 2021. ورغم انخفاض عدد الأشخاص الذين يلغون حقهم في البحر الأبيض المتوسط في عام 2020، فإن عدد الوفيات قياساً إلى عدد الوافدين ارتفع بنسبة 25 في المائة.

هاء - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

59- استضافت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زهاء 16 مليون شخص من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. لا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية، التي دخلت عامها الحادي عشر، تؤدي إلى أكبر حالة نزوح في العالم. وظل أكثر من 6,7 ملايين سوري في المنفى، من بينهم 5,5 ملايين شخص استضافتهم الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر. وقد أصبحت أوضاعهم أكثر صعوبة، حيث أدى الوباء إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية والاجتماعية، مما جرد العديد من اللاجئين من سبل كسب العيش وأوقعهم بشكل أكبر في براثن الفقر. وفي لبنان على وجه الخصوص، لا تزال الآثار المركبة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الخانقة وجائحة كوفيد-19 مدعاة للقلق البالغ. وفي العراق، أدت التحديات السياسية والأمنية إلى استمرار حالة عدم الاستقرار التي يعيش فيها المشردون داخلياً (وعددهم أكثر من 1,2 مليون شخص) والعائدين منهم (وعددهم أكثر من 278 000 شخص)، بينما أدت الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة والمخاطر المحدقة في مجال الحماية. وفي البلدان المجاورة، سجلت المفوضية أكثر من 240 000 عراقي، بينما يعيش حوالي 31 000 شخص غير مسجل في المخيمات الكائنة في الجمهورية العربية السورية. وفي ليبيا، عاد زهاء 105 400 مشرد داخلياً إلى مواطنهم الأصلية إثر تحسن الوضع الأمني، رغم أن زهاء 278 200 شخص ما زالوا مشردين.

60- وزادت نسبة المغادرين عن طريق البحر من ليبيا بأكثر من 130 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وفي الوقت نفسه، سجلت المفوضية أكثر من 44 200 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم في المناطق الحضرية. وظلت الأزمة في اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يربو عدد المحتاجين إلى المساعدة على 21 مليون شخص (66 في المائة من مجموع السكان). واستمر النزوح بسبب النزاع، بينما زاد الحصار وانخفاض التحويلات المالية من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ووزعت المفوضية مواد غير غذائية وُعد الإيواء في حالات الطوارئ، وقامت بتشغيل مراكز مجتمعية لتوفير الحماية والمساعدة.

سادساً - الحلول الدائمة

ألف - الإعادة والعودة الطوعية إلى الوطن

61- بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان قرابة 251 000 لاجئ قد عادوا إلى 30 بلداً من بلدانهم الأصلية، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2019. وسجل جنوب السودان نصف حالات العودة تقريباً (122 000 شخص)، عاد معظمهم من أوغندا (74 000 شخص) والسودان (22 500 شخص) وإثيوبيا (14 500 شخص). ويسرت المفوضية وشركاؤها عودة 40 900 مواطن بوروندي إلى وطنهم، عاد معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة (30 600 شخص) ورواندا (8 000 شخص) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2 000 شخص). وأبلغ عن 38 600 حالة عودة ذاتية التنظيم إلى الجمهورية العربية السورية، معظمها من تركيا (44 في المائة) ولبنان (24 في المائة) والعراق (22 في المائة).

62- وقد عرقلت عمليات إغلاق الحدود وغيرها من التدابير المتصلة بالجائحة عودة اللاجئين طوعاً إلى أوطانهم. وحالت دون عودتهم عقبات أخرى ماثلة في بلدانهم الأصلية، مثل استمرار النزاعات، واستمرار انعدام الأمن، والإفلات من العقاب على الجرائم وعلى انتهاكات حقوق الإنسان. وأثر غياب الخدمات الأساسية وانعدام سبل كسب العيش أيضاً تأثيراً كبيراً في اتخاذ العديد من اللاجئين قرار البقاء في المنفى.

63- وانخفضت نسبة العائدين إلى أفغانستان بنسبة 70 في المائة في عام 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المتصلة بالجائحة، وتدهور الحالة الأمنية، ونقص الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. ولوحظ أيضاً انخفاض حاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث انخفضت العودة إلى الجمهورية العربية السورية بنسبة 60 في المائة. وواصلت المفوضية مع شركائها، مسترشدة باستراتيجيتها الشاملة للحماية وإيجاد الحلول⁽³¹⁾، تعزيز التأهب للعودة والتخطيط لها كلما سمحت الظروف بذلك. وبالإضافة إلى عودة اللاجئين، أفادت التقارير بأن ما لا يقل عن 124 600 فنزويلي مشرد في الخارج عادوا إلى وطنهم في عام 2020، معظمهم من كولومبيا. وتعزى حالات العودة هذه إلى الضائقة الاقتصادية التي نجمت عن فقدان هؤلاء الأشخاص وظائفهم وإغلاقهم أعمالهم التجارية إبان الجائحة.

64- وبدعم من المفوضية، أطلقت حكومتا جنوب السودان والسودان، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، مبادرة إقليمية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لتعزيز إيجاد حلول لحالة ما يربو على 7 ملايين نازح في البلدين، بما في ذلك من خلال حشد الدعم الدولي لتنفيذ استراتيجيتي الحلول الوطنيتين وخطة العمل الإقليمية.

65- وعاد نحو 3,2 ملايين مشرد داخلياً إلى مواطنهم الأصلية، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1,4 مليون) والكاميرون (466 000 شخص).

باء - الإدماج وحلول محلية أخرى

66- تم تجنيس حوالي 33 800 لاجئ في 28 بلداً في عام 2020، وكان ما نسبته 85 في المائة من حالات التجنيس هذه في البلدان الأوروبية. ومنحت بعض البلدان اللاجئين وضعاً قانونياً طويلاً الأجل، بينما استفاد اللاجئون في بلدان أخرى من ترتيبات الإقامة الطويلة الأجل وسمح لهم بالحصول على فرص التعليم ودخول سوق العمل. وفي أذربيجان وألبانيا وغانا وناميبيا، تمكن اللاجئون من تجديد تصاريح إقامتهم الطويلة الأجل، مما سمح لهم بالحصول على عمل وأهلهم في نهاية المطاف للحصول على الجنسية. ووضعت أطر لتيسير إدماج اللاجئين إدماجاً قانونياً في الفلبين.

(31) انظر <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/63223>.

67- وسعى عدد من الحكومات، بدعم من المفوضية، إلى إدماج اللاجئين وإيجاد حلول محلية أخرى لهم، بالاستفادة من الزخم الذي تولد عن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات المعلنة خلال المنتدى العالمي للاجئين. وفي تشاد، تم إدماج جميع الوافدين الجدد في القرى المضيفة، من خلال اتباع نهج قائم على إيجاد الحلول منذ البداية.

جيم - إعادة التوطين والمسارات التكميلية

68- قدرت المفوضية عدد اللاجئين المحتاجين إلى إعادة توطين بما يبلغ 1,4 مليون لاجئ، وقدمت طلبات 39 500 لاجئ لكي ينظر فيها 25 بلداً. وكان 86 في المائة منهم من الناجين من التعذيب والعنف، والأشخاص المحتاجين إلى الحماية القانونية والمادية، والنساء والفتيات المستضعفات. ويتعلق ما يزيد قليلاً عن نصف جميع الطلبات بالأطفال. ومع ذلك، فإن تنفيذ استراتيجية السنوات الثلاث لإعادة التوطين والمسارات التكميلية⁽³²⁾، التي كان من المتوقع في إطارها إعادة توطين 70 000 لاجئ في عام 2020، تعرض لانتكاسة بسبب جائحة كوفيد-19. فقد أُعيد توطين 34 400 لاجئ فقط في عام 2020، ساعدت المفوضية ثلثهم، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 69 في المائة مقارنة بعام 2019 (107 700 لاجئ).

69- ورغم التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، واصلت المفوضية وشركاؤها تنفيذ عمليات إعادة التوطين وضمنت حماية الكثير من اللاجئين المعرضين للخطر. واستخدمت المفوضية طرائق مبتكرة لإجراء المقابلات وتجهيز تأشيرات السفر عن بُعد. ووفرت آليات العبور في حالات الطوارئ في كل من رواندا ورومانيا والنيجر حلاً لإنقاذ حياة اللاجئين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا.

70- وتعاونت المفوضية مع الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك من خلال المشاورات السنوية الثلاثية الأطراف بشأن إعادة التوطين، والفريق الأساسي المعني بالحالات ذات الأولوية، والمبادرة العالمية لرعاية اللاجئين. وقد أثبتت مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية، التي تشترك المفوضية في قيادتها مع المنظمة الدولية للهجرة، أهميتها في تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية السنوات من خلال دعم الدول في تعزيز قدرتها على إيجاد حلول للاجئين في بلدان ثالثة أو توسيع نطاق تلك الحلول. وفي إطار تلك المبادرة، استمر تنفيذ مبادرات لبناء القدرات في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل، وهي مبادرات اقترنت بوضع خطط عمل وطنية لإعادة توطين اللاجئين أو تنقيح خطط العمل القائمة.

71- ولا يزال عدد المسارات التكميلية محدوداً. وحللت دراسة مشتركة أجرتها المفوضية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بيانات عن اللاجئين المستفيدين من المسارات التكميلية في الفترة 2010-2019⁽³³⁾. وأكدت الدراسة أن على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول، فإن عراقيل من قبيل التكاليف الجارية وشروط التوثيق تحول دون لم شمل الأسر وتمنع اللاجئين المهرة من الحصول على فرص العمل في البلدان الثالثة. وقادت المفوضية إنشاء فرقة عمل عالمية معنية بمسارات التعليم في بلدان ثالثة، بدعم من مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية؛ وإنشاء شبكة عالمية للم شمل الأسر؛ وعملت على إنشاء فرقة عمل عالمية معنية بمتنقل العمالة اللاجئة. وتعد هذه المبادرات بمثابة معالم بارزة في تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية السنوات.

(32) انظر www.unhcr.org/protection/resettlement/5d15db254/three-year-strategy-resettlement-complementary-pathways.html

(33) انظر <https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2021-05/UNHCR%20Safe%20Pathways%20for%20Refugees%20II%20Web-version001.pdf>

سابعاً - الشراكات

ألف - الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية

72- عززت المفوضية شراكاتها مع الجهات الفاعلة في المجالين المالي والإئمائي لتشجيع إدماج اللاجئين في مبادرات التمويل والبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية. وفي شراكة وثيقة مع مجموعة البنك الدولي، أتخذت تدابير لإدراج الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بشكل منهجي بما يمكنهم من الاستفادة من جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وخصصت المؤسسة الدولية للتنمية، في إطار تركيز عملية التجديد التاسع عشر لمواردها على البلدان التي تواجه الهشاشة والنزاع والعنف، مبلغاً قدره 2,2 مليار دولار في إطار نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين. ولمواجهة أزمة كوفيد-19، التزمت مجموعة البنك الدولي بمنح البلدان المؤهلة مبلغاً قدره مليار دولار خلال السنة المالية الجارية. وأجرت المفوضية والبنك الدولي استبيانات هاتفية لمعرفة تأثير جائحة كوفيد-19 من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية على اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا وحبوتو وكينيا والمغرب. وتم تعزيز التعاون في جمع البيانات من خلال مركز البيانات المشترك بين المفوضية والبنك الدولي والمعني بالتشريد القسري⁽³⁴⁾. وساهمت المفوضية في استعراض من قبل الأقران للنهج الإئمائي الذي يتبعه البنك الدولي إزاء التشرد الداخلي الناجم عن النزاعات⁽³⁵⁾ فيما يخص الأساس المنطقي لإدماج المشردين داخلياً جراء النزاعات في برامج البنك الدولي، ودعمت تفعيل استراتيجية البنك الدولي المتعلقة بالهشاشة والنزاع والعنف.

73- وأعدت المفوضية تنشيط تعاونها مع المصارف الإئمائية الإقليمية المتعددة الأطراف، بما فيها بنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية. وتعاونت المفوضية مع الأمانة التنفيذية لإطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ مشروع التصدي لجائحة كوفيد-19 في منطقة الساحل، التابع لبنك التنمية الأفريقي، لدعم جهود تقديم الاستجابة الصحية الأولية وتعزيز قدرة الفئات السكانية المستضعفة على مواجهة الجائحة، بمن في ذلك اللاجئين والنازحون داخلياً.

باء - منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

74- شاركت المفوضية في إطلاق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإئمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المنصات التعاونية الجديدة. وشاركت المفوضية في رئاسة الائتلافات المواضيعية بشأن تنقل البشر ونزوحهم وقدرتهم على الصمود في مناطق عدة. وحافظت المفوضية أيضاً على مشاركة قوية في المحافل المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وغيرها من الآليات، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وساهمت المفوضية في الجهود المشتركة بين الوكالات لحماية صحة موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم إبان جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال المشاركة في فرقة العمل المعنية بعمليات الإجماء الطبي على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

75- وشاركت المفوضية في قيادة مبادرات مشتركة لجمع البيانات بهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على جمع المعلومات الاستراتيجية، والحصول عليها وإدارتها وتحسين تحليلها وتداولها. وساهمت

(34) انظر www.jointdatacenter.org/

(35) انظر <https://documents1.worldbank.org/curated/en/826251618911522691/pdf/A-Development-Approach-to-Conflict-Induced-Internal-Displacement.pdf>

المفوضية في إعداد تقرير عن تصنيف البيانات حسب حالة النزوح القسري في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة⁽³⁶⁾. وبمبادرة من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، قادت المفوضية التقييمات التقنية اللازمة لإعداد تقريرين عن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

76- ونسقت المفوضية الخطط الإقليمية لإغاثة اللاجئين في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ونيجيريا. واشتركت أيضاً، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في قيادة تنسيق الخطة الإقليمية لتعزيز قدرة اللاجئين على مواجهة الأزمات في الجمهورية العربية السورية، وكما اشتركت مع المنظمة الدولية للهجرة في تنسيق الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين والمهاجرين في سياق الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.. واشتركت المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في قيادة خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا في بنغلاديش.

جيم - المنظمات غير الحكومية

77- استهلّت المفوضية، بالاشتراك مع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، مشاورات افتراضية أسبوعية مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية بشأن التأهب لجائحة كوفيد-19 والتصدي لها. وبسبب الجائحة، نُظمت المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية العالمية بشكل افتراضي في أيلول/سبتمبر 2020. وركز المشاركون، الذين مثلوا أكثر من 100 منظمة، من بينها منظمات غير حكومية دولية ووطنية ومنظمات يقودها اللاجئون ومنظمات دينية من 49 بلداً، على التصدي للجائحة الحالية والجوائح المقبلة على حد سواء. وعُرضت التوصيات التي تمخضت عنها المشاورات في الجلسة العامة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي واسترشد بها المفوض السامي في حوار بشأن تحديات الحماية لعام 2020. وإفصاح المجال لمزيد من التفاعل الاستراتيجي والمجدي مع المنظمات التي يقودها اللاجئون، أحصت المفوضية عدد المنظمات العاملة التي يقودها اللاجئون ومنحت المنظمات التي يقودها اللاجئون جائزة الابتكار في عمل المنظمات غير الحكومية لعام 2020.

78- وفي عام 2020، منحت المفوضية 908 منظمات غير حكومية وطنية ودولية ما يناهز 1,26 مليار دولار، بما في ذلك 802 مليون دولار لما عدده 954 جهة من الجهات المحلية والوطنية العاملة في مجال الإغاثة. ونتيجة لذلك، تجاوزت المفوضية الالتزام الذي تعهدت به في إطار "الصفقة الكبرى" بتوفير 28 في المائة من نفقاتها البرنامجية من خلال الجهات المحلية والوطنية العاملة في مجال الإغاثة.

دال - القطاع الخاص

79- جمعت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، مبلغاً قدره 537,5 مليون دولار من القطاع الخاص، بما في ذلك ما يربو على 256,4 مليون دولار من الأموال غير المخصصة. ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 27 في المائة في دخل المفوضية مقارنة بعام 2019، مما يعني أن المفوضية تجاوزت هدف التبرعات المحدد لعام 2020 والبالغ 500 مليون دولار. ومع أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تغيير الأولويات، فإنها أفضت في نهاية المطاف إلى زيادة التضامن بين الجهات المانحة من القطاع الخاص وإلى اهتمامهم بتقصي سبل جديدة لإقامة شراكات مع المفوضية، وهو ما يتجلى في جمع 52 مليون دولار لجهود التصدي للجائحة وحدها.

(36) انظر www.unhcr.org/5fd237b84.pdf

80- وساهم الشركاء من القطاع الخاص بحلول مبتكرة لتعزيز استعادة اللاجئين من برامج التعليم الرقمي، وحصولهم على فرص العمل والخدمات القانونية وإمكانية الاتصال الإلكتروني، واستعادتهم من التدريب المهني واللغوي ومبادرات التعلم من خلال اللعب وحصولهم على الطاقة النظيفة. وجمعت الحملات العالمية ما يربو على 15 مليون دولار، بما في ذلك 8 ملايين دولار من صندوق الزكاة الذي تخصص المفوضية ريعه للاجئين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أطلقت المفوضية حملة "Aiming Higher - اطمح لأفضل" لتمويل منح دراسية للاجئين. وجمعت حملة جمع التبرعات استعداداً لفصل الشتاء 5,34 ملايين دولار من الإيرادات الرقمية، متجاوزة هدفها البالغ 5,1 ملايين دولار. ودعم الشركاء من القطاع الخاص النازحين في التكيف مع آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال مساهمتهم بمواد النظافة الصحية، وتوفير الدعم اللازم للاستجابات الطبية التي يقدمها العاملون في الخطوط الأمامية في القطاع الصحي، والدعم اللازم لخدمات التعلم عن بُعد.

هاء - السلطات المحلية وشبكات المدن

81- ينبع الاعتراف بالسلطات المحلية باعتبارها جهات فاعلة في الخطوط المتحملة لحماية السكان المشردين ومساعدتهم من إيواء مدن العالم ما يربو على 60 في المائة من اللاجئين وأكثر من نصف المشردين داخلياً في العالم. وقد أقامت المفوضية شراكة مع مجلس رؤساء البلديات المعني بالهجرة بشأن صندوق مدن العالم لتقديم استجابة شاملة للجائحة. وتهدف هذه المبادرة التي تبلغ قيمتها مليون دولار إلى تلبية احتياجات المدن من حيث الدعم اللازم لتقديمه إلى اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، إبان الجائحة. وفي إطار هذه المبادرة، مُنحت أموال للمدن التالية: بارانكيلا، بكولومبيا، وبيروت، وفريتاون، وليما، ومكسيكو. ودعمت العديد من المدن اللاجئين في إطار جهودها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، وهي إجراءات أقرت بها المفوضية في 31 تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة اليوم العالمي للمدن ومن خلال حملة جمع التوقيعات على عريضة "المدن مع اللاجئين"⁽³⁷⁾، التي وقعت أكثر من 260 مدينة في أكثر من 50 بلداً.

واو - الجهات المعنية الأخرى

82- التزمت المفوضية وحركة الأديان من أجل السلام⁽³⁸⁾، وهي حركة عالمية متعددة الأديان تمثل المؤسسات والأعراف العقائدية في العالم، اعترافاً منهما بالدور الفريد الذي تؤديه الجهات الفاعلة العقائدية في سياقات النزوح، بتشكيل مجلس زعماء متعدد الأديان لتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، ودعم بناء السلام والإدماج والمصالحة.

83- وتعاونت المفوضية مع اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة لدعم الرياضيين اللاجئين. وحصل أكثر من 60 رياضياً لاجئاً على منح تدريب من منظمات رياضية على أمل المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. وبالتعاون مع مؤسسة التعليم فوق الجميع واللجنة العليا للمشاريع والإرث، التابعة لمبادرة الجيل المبهير التي أطلقت في سياق كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 استحدثت المفوضية برنامجاً بعنوان "الرياضة من أجل الحماية" لتعزيز التعايش السلمي، وتحسين التفاعل بين الشباب اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتمكين الفتيات من خلال ضمان تساويهن مع الفتيان في ممارسة الرياضة

(37) انظر www.unhcr.org/withrefugees/cities/.

(38) انظر www.rfp.org/.

والوصول إلى الأدوار القيادية. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت المفوضية شراكة مع المنبر الدولي للرياضة والتنمية⁽³⁹⁾، وأنشأت على منصة الممارسين التابعة للمنبر قسماً قائماً بذاته مخصصاً للاجئين والرياضة.

ثامناً - الإصلاح والمساءلة والرقابة

ألف - التحوّل

84- في أعقاب نقل المكاتب الإقليمية إلى مناطقها وإسناد الصلاحيات الإدارية بشكل لا مركزي، استمرت جهود الإصلاح التي تبذلها المفوضية بهدف تحديث نظم وعمليات الإدارة الداخلية، وتحسين الحماية على المستوى القطري، وتقديم المساعدة. ومن أجل دعم جهود التحوّل المبذولة، تم تعيين مدير معني بالإجراءات الرامية إلى إحداث التغيير وإنشاء دائرة معنية بإحداث التحوّل والتغيير. وهذا الإجراء يكمل آليات الإدارة المعززة المصممة لضمان الإشراف الإداري على المبادرات الرامية إلى إحداث التحوّل. ورافق فريق إحالة ميداني الإجراءات الرامية إلى توطيد دعائم التغيير وعمل بمثابة أداة لفحص الإصلاحات الأخرى بما يضمن استمرار تركيزها على تحسين تقديم الإغاثة.

85- وبدأ تنفيذ برنامج لإحداث تحول في أساليب عمل المفوضية لكي يحل محل النظم التي عفا عليها الزمن، بما فيها نظام إدارة موارد المؤسسة، والتي أثرت على مجموعة من المهام، بما فيها مهام التخطيط، والإبلاغ، والتمويل، والموارد البشرية، والإمداد، وتعبئة الموارد وإدارتها، والتفاعل الخارجي، ورصد المشاريع والإشراف عليها. وبدأ العمل بنظام COMPASS، وهو نظام جديد لعمليات التخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ المتعددة السنوات في المفوضية وعنصر أساسي في برنامج إحداث التحوّل في أساليب العمل، الأمر الذي أدى إلى تجديد النهج الذي تتبناه المفوضية في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وقد مكن ذلك العمليات من وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتوفير الحماية وإيجاد الحلول باستخدام سلسلة نتائج مبسطة وإطار عالمي جديد للنتائج بما يتماشى مع النهج المتبعة في منظومة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. وبحلول حزيران/يونيه 2021، كان ما مجموعه 24 عملية قد وضعت استراتيجيات متعددة السنوات.

باء - المساءلة والرقابة

86- في سياق الجائحة الصعب، اضطلعت هيئات الرقابة المستقلة التابعة للمفوضية بولاياتها من خلال تكييف عملها واتباع أساليب عمل مرنة عن بُعد. وقامت تلك الهيئات بتنسيق الخطط ومراجعتها لضمان اتباع نهج متسق ومتوازن إزاء ما يواجهه المفوضية من مخاطر سريعة التطور. فعلى سبيل المثال، قدمت دائرة التقييم دعماً سريعاً لجهود المنظمة الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال تحديد الدروس المستفادة من حالات الطوارئ الصحية السابقة، مثل التصدي لمرض فيروس إيبولا.

87- وأصدر مكتب المفتش العام استراتيجية مدتها خمس سنوات ترمي إلى تقديم استجابة مهنية ومستقلة للشواغل المتعلقة بالنزاهة وإلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مقدمي خدمات الرقابة المستقلين. وأنجز مكتب المفتش العام عمله في عدد من المجالات، من بينها إجراء مسح لمقدمي خدمات الرقابة عبر خطوط الدفاع الثلاثة، ووضع سياسات تهدف إلى تحسين استجابة المفوضية للشواغل المتعلقة بالنزاهة.

88- وأنجزت المفوضية تنفيذ النسخة الثانية من مبادرة إدارة المخاطر، التي مكنت المفوضية من إجراء عمليات استثمار منهجية في إدارة المخاطر بما يكفل تحسين إدارة المخاطر والفرص وأدت إلى نضوج ثقافة التعامل مع المخاطر في المفوضية. واستفادت المفوضية من هذه الاستثمارات من خلال استراتيجية مدتها خمس سنوات ترمي إلى زيادة تعزيز إدارة المخاطر حتى عام 2025.

89- وأطلقت المفوضية استراتيجية وخطة عمل جديدتين للفترة 2020-2022 بشأن التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي⁽⁴⁰⁾، مسترشدةً فيهما بأربعة أهداف هي: اتباع نهج يركز على الضحايا؛ وبناء قدرات موظفي المفوضية وموظفي شركائها؛ ودعم المساواة؛ وتعزيز التعاون بين الوكالات؛ وقد أفضت عدة مبادرات إلى تعزيز هذه الأهداف، مثل سياسة المفوضية بشأن النهج الذي يركز على الضحايا⁽⁴¹⁾ واستمرار مشاركتها في الجهود المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تولي المفوض لسامي دور حامل راية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في نصرة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وأدت هذه المبادرات إلى إصدار مواد تقييفية جديدة، وحزمة نهج تواصل لفائدة رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وصندوق لاستنهاض وتوعية المجتمعات المحلية لفائدة المنظمات غير الحكومية المحلية⁽⁴²⁾.

90- واستعرضت المفوضية أدوار ومسؤوليات الكيانات المكلفة بدعم الزملاء في حل المعضلات التي تنشأ في أماكن العمل بهدف تهيئة بيئة عمل يسودها الوئام ومعالجة المسائل الخلاقية، بما فيها أساليب الإدارة الصارمة والمهينة والمسيسة، معالجة فعالة. وأسفر الاستعراض عن إنشاء آليات للتنسيق بين الكيانات الموجودة في المقر، وتجديد جهود التواصل، وتعزيز الدعم المقدم للموظفين والمديرين لتحديد هذه الحالات وإثارتها وحلها.

تاسعاً - التبرعات المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

91- بلغت ميزانية المفوضية لعام 2020 ما قدره 9,131 مليارات دولار، وتضمنت ميزانيتين تكمليتين لتلبية الاحتياجات الطارئة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 والحالة في منطقة الساحل.

92- وبلغ مجموع الأموال المتاحة مستوى قياسياً قدره 5,404 مليارات دولار، وإن كانت فجوة التمويل لا تزال قائمة بنسبة 41 في المائة. وبلغ إجمالي النفقات 4,838 مليارات دولار، بزيادة قدرها 422,4 مليون دولار أو 9,6 في المائة مقارنة بعام 2019.

93- وظل مستوى تخصيص الأموال في عام 2020 (71 في المائة) مماثلاً لما كان عليه في عام 2019، بما يتماشى مع الاتجاه العام في زيادة تخصيص الأموال، على الرغم من الالتزامات المتعهد بها في إطار الصفقة الكبرى. ويمثل التمويل المرن، الذي يتألف من تمويل غير مخصص ومخصص تخصيصاً مرناً، 29 في المائة، أو 1,376 مليار دولار، من التبرعات، مما يمثل زيادة بواقع 120 مليون دولار مقارنة بعام 2019. وبلغ مجموع التمويل غير المخصص بالكامل، الذي يتألف من التبرعات المقدمة دون شروط، 661,2 مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ زيادة بواقع 1,7 مليون دولار فقط مقارنة بعام 2019، وما نسبته 14 في المائة من التبرعات.

(40) انظر www.unhcr.org/5f3cfec44

(41) انظر www.unhcr.org/5fdb345e7

(42) انظر www.unhcr.org/psea-community-outreach-and-communication-fund.html

عاشراً - الاستنتاجات

94- بُذلت على مدار السنة جهود جديدة لتعزيز الاندماج في النظم الوطنية وإيجاد الحلول - حتى في أوقات الأزمات. وما كان ذلك ليتحقق لولا التزام القوى العاملة في المفوضية "بالبقاء في المناطق المتضررة وبإيصال المساعدات للمحتاجين إليها"، رغم التحديات الجسيمة.

95- ومع أن جائحة كوفيد-19 شكلت اختباراً جدياً لمبادئ الحماية وتضامن الدول، فإن المعايير المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أثبتت صلابتها، ومكنت أوجه التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين المفوضية والحكومات والشركاء من مواجهة هذه التحديات بحزم، باتباع نهج مبتكرة في أغلب الأحيان. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على أشد الفئات استضعافاً في العالم، بمن في ذلك النازحون وعديمو الجنسية، أكثر من غيرها من الفئات ودفعت بعض الدول إلى وضع سياسات وممارسات تقييدية تقوض نظام الحماية الدولية. ووفر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إطاراً للتصدي للتحديات القديمة والجديدة على حد سواء، وكان استمرار الوفاء بالالتزامات المتعهد بها إبان المنتدى العالمي للاجئين دليلاً على رغبة الحكومات وغيرها من الجهات المعنية في تعزيز الحماية.

96- ومن المقرر عقد اجتماع للمسؤولين رفيعي المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2021⁽⁴³⁾، على نحو ما ينص عليه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بغية تحديد التقدم المحرز والتحديات الماثلة والمجالات التي تتطلب مواصلة العمل على تعزيز الدعم المقدم للاجئين واعتمادهم على أنفسهم وحصولهم على حلول لمشاكلهم. وفي ضوء ما تقدم، يعدّ العام المنصرم بمثابة تذكير بأن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين أصبحت أشد إلحاحاً من أي وقت مضى بعد مرور 70 عاماً على اعتماد اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

(43) انظر www.unhcr.org/high-level-officials-meeting.html.